A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/203
S/20549
30 March 1989
ARABID
ORIGINAL : RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
APR 5 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٣ من القائمة الاولية*
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والامن الدوليين

مجلس الامن
السنة الرابعة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ وموجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى
الامم المتحدة

يشرفني أن أحيل اليكم ، رفق هذا ، نص أجوبة السيد إ. أ. شفردنادزي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على أسئلة وجهها اليه مراسل وكالة أنباء "تاس" حول أفغانستان يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذا النص باعتباره وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٣٣ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

* A/44/50/Rev.1 .

مرفق

أجوبة وزير خارجية اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية على الاسئلة التي
وجهها اليه مراسل وكالة أنباء "تاس"
يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩

سؤال : ما هي في رأيكم الاسباب التي جعلت الحالة في أفغانستان في الآونة الاخيرة تبقى على توترها بل ولعلها مالت الى زيادة التعقد ؟

جواب : لقد فتح التوقيع في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ على اتفاقات جنيف الابواب على مصراعيها أمام التقدم لإحراز تسوية أفغانية شاملة . ويتمثل أساس فكرة الاتفاقات ومضمونها في استبعاد تلك الشروط الخارجية التي ليس من شأنها أن تساعد على التغلب على الخلافات والانشقاقات فيما بين الافغان ، وفي توجيه الافغانيين الى نتيجة لا بديل لها تقوم على ضرورة السعي البنّاء للعثور على طرق تؤدي الى التغلب على الخلافات فيما بينهم بالمفاوضات السلمية والحلول التوفيقية السياسية وازالة التوتر .

ولم يكن بالطبع التوصل الى هذه الاتفاقات ممكنا في جنيف بدون المساهمة البناءة التي قدمها الجانب الافغاني في عملية التفاوض .

وعمدت حكومة أفغانستان ، وقد انتهجت سياسة المصالحة الوطنية في الداخل ، الى تأكيد هذه السياسة من خلال الجهود التي تبذلها على الصعيد الدولي ، وهي ماضية في ذلك . هذه الحكومة هي التي طرحت مسألة ادراج أحكام من قبيل عدم التدخل الخارجي والتعهد بعدم الرجوع الى هذا التدخل وانسحاب القوات الاجنبية ، في اطار تسوية المشكلة الافغانية وفقا للقانون الدولي .

وقد كانت حكومة أفغانستان تعمل في جنيف كشريك كامل الصلاحيات معترف به في المفاوضات ودلّلت على جدية نواياها وصدقها فيها . وامتثلت كل الامتثال للالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقات جنيف فيما يتصل بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وهي تتمسك كل التمسك بالاحكام الخاصة بعدم التدخل في شؤون الغير .

فيم كانت مصالح الأطراف وما كان لها أن تكسبه بالتنفيذ التام لاتفاقات جنيف ؟

بالنسبة للجانب الأفغاني ، أتاحت جنيف امكانية إنهاء الحرب وإحلال التسوية السياسية عن طريق الحوار فيما بين الأفغان وباقامة حكومة ذات قاعدة عريضة .

أما القيادة الباكستانية فقد ارتاحت من وجود القوات السوفياتية في أفغانستان المجاورة ورأت فرصة حقيقية في التخلص من الاعباء الاقتصادية والسياسية الثقيلة المترتبة على وجود اللاجئين الأفغان فوق أراضيها .

وأما الاتحاد السوفياتي فقد حصل على امكانية إعادة شبانه الى الوطن مع الابقاء على أفغانستان دولة صديقة غير منحازة وذات سيادة .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة ، فإن التسوية تمكنها من تفادي انفاق مزيد من البلايين على توريد الاسلحة للمعارضة الأفغانية ومن ازالة بؤرة توتر أخرى معقدة لها تأثيرها بصورة أو بأخرى على العلاقات السوفياتية الأمريكية .

وهكذا ، فقد تم التوقيع على اتفاقات جنيف لأنها أقيمت على أساس اعتبارات متوازنة لمصالح الأفغانيين أنفسهم ولمصالح الأطراف الأخرى المتورطة في النزاع . ولا يمكن ضمان تحقيق الأهداف التي حُددت عند ابرام الاتفاقات إلّا بتنفيذ الأطراف الصارم المتبادل لالتزاماتها فيها .

ولا يكمن السبب الرئيسي في استمرار الحالة في أفغانستان كمصدر للقلق والانشغال ، في جوانب ضعف تتصف بها اتفاقات جنيف ، بل في كونها لم تنفذ بعد تمام التنفيذ .

وقد مضى الجانبان السوفياتي والأفغاني في سحب القوات السوفياتية على افتراض أن التدخل الأجنبي في شؤون أفغانستان وهو أساسا من الأراضي الباكستانية ، سيتوقف كليا وفقا لاتفاقات جنيف وبذلك لن يكون هناك في المستقبل لزوم لاستمرار الوجود العسكري السوفياتي كعامل في مواجهة هذا التدخل .

والآن لم يبق في أفغانستان جندي سوفياتي واحد ولكن حرب اقتتال الاخوة مستمرة ، بل هي أشد وأقوى .

ولكي نفهم سبب ذلك لا بد من التوجه ثانية الى اتفاقات جنيف ، حيث تشهد أن الحكم المتعلق بإنهاء التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وهو ما خصصت له الوثيقة الرئيسية بين الوثائق الاربع الموقعة في جنيف ، وهي وثيقة اتفاق عدم التدخل ، إنما تتجاهله باكستان كل التجاهل .

إن المادة الثانية من هذا الاتفاق تشير الى الاحترام المتبادل للسيادة ، والاستقلال السياسي ، والسلامة الاقليمية ، والوحدة الوطنية ، والامن الوطني ؛ كما تشير المادة الى حق كل طرف في تقرير نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية ويلتزم كل طرف بالامتناع عن استعمال القوة بأي شكل كان بقصد تقويض النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للطرف الآخر أو لقلب نظامه السياسي أو تغيره .

ويؤكد الاتفاق مبدأ عدم استخدام أراضي أي من الاطراف لزعزعة الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لأي طرف آخر . وهو ينص بوضوح على التزامات كل من الأطراف بالامتناع عن التدخل المسلح أو التخريب أو أي عمل من أعمال التدخل العسكري أو السياسي أو الاقتصادي ، وعلى التزاماتها بمنع تدريب المرتزقة وتجهيزها وتمويلها وتدريبها فوق أراضيها لأغراض القيام بأنشطة عدائية ضد الطرف الآخر ، أو بارسال المرتزقة الى اقليمه . وهناك أحكام محددة تحظر القيام بالدعاية المعادية ، وقبول أي من الطرفين بوجود مجموعات ارهابية أو مخربين أو عناصر تخريبية فوق أراضيه تعمل ضد الطرف الآخر ، وتحظر وجود وإيواء هذه المجموعات في قواعد وتدريبها وتجهيزها وتمويلها .

وفي هذه المادة تتعهد الاطراف فيما بينها بالامتناع عن الترويج لانشطة التمرد أو الانفصال ، وعن تشجيعها ودعمها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومهما كانت ذريعتها في ذلك ، وبالامتناع عن أي عمل آخر يستهدف تقويض الوحدة أو اضعاف النظام السياسي أو التخريب عليه .

لننظر الآن الى ما يحدث فعلا . ليس هناك عمليا بين البنود الثلاثة عشر في هذه المادة ما لم تنتهكه حكومة اسلام أباد .

فالمجموعات التي شكلت "تحالف السبعة" والتي تمارس على نطاق واسع أعمال التخريب والارهاب وأنشطة أخرى تستهدف الاطاحة بالقوة بالحكومة الشرعية لجمهورية افغانستان ، إنما يسمح لها فوق أراضي باكستان بوجود علني لا يخفيه حجاب .

ولا يُكتفى بعدم اغلاق المعسكرات والقواعد التي يتلقى فيها المقاتلون التابعون لهذه المجموعات التدريب والاعداد بل أن عملها يزداد نشاطا . إن السلطات الباكستانية لا تكتفي بالتغاضي بل تزيد عليه بالتعاون المكشوف مما يمكن المرتزقة التي يسلحونها من العبور الى الاراضي الافغانية حيث يرتكبون أعمال النهب والقتل والعنف . وهناك دفق من الاسلحة ، وبينها الاسلحة الثقيلة ، والذخائر لا ينقطع سيله عبر أراضي باكستان الى المتمردين ، بل ويتزايد . كما تقدم المساعدات المالية بكل سخاء . وليس بلا أساس ما تواردته الانباء ، حتى في البلدان الغربية ، عن اشتراك ضباط باكستانيين بصورة مباشرة في الاعمال القتالية ضد الافغان . ومنذ أيام تم أسر عسكريين باكستانيين في عمق الاراضي الافغانية . وهناك مسألة ذات أهمية خاصة هي مسألة اشتراك وحدات قبلية باكستانية ("الماليش") في هذه الاعمال القتالية ، وهي مسألة تستدعي في رأينا تحقيقا خاصا تقوم به الامم المتحدة وآليتها للتحقق من الامتثال لاتفاقات جنيف .

ومما يشكل خرقا جسيما من جانب باكستان لالتزاماتها إقامة ما يسمى بالحكومة الانتقالية لـ "اتحاد السبعة" فوق أراضيها . وليس من قبيل الصدفة على ما يبدو أن تشكيل هذه الحكومة وهي لا تستحق هذا الاسم لانها مجرد العوبة في يد باكستان ، إنما جاء متزامنا مع احياء فكرة ضياء الحق القائلة بإقامة اتحاد كونفدرالي بين باكستان وأفغانستان ، خصوصا وأن الرئيس الحالي غلام اسحق خان ، لا ينفي العودة الى هذه الفكرة .

وهذه نتيجة منطقية لاستمرار التدخل الموجه الى تقويض سيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها .

سؤال : هناك اتجاه في الغرب الى تصديق أن أحد الاسباب التي أدت الى تأجيج نيران الحرب بعد انسحاب القوات السوفياتية هو استمرار توريدات الاسلحة السوفياتية ؟

جواب : لقد أعلنّا دون لبس أو غموض وعلى أعلى المستويات أن الاتحاد السوفياتي مستعد لوقف توريدات الاسلحة إذا توقفت كل المجموعات المسلحة الافغانية عن تلقي توريدات مماثلة . ولكننا لن نقدم على اتخاذ خطوات انفرادية خاصة وأن مساعداتنا العسكرية التي نقدمها لا تتعارض مع أي حرف من اتفاقات جنيف . وهي تتم في إطار اتفاقات ثنائية بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية أفغانستان .

أما توريدات الاسلحة التي تتلقاها المعارضة الافغانية عبر باكستان أو التي تقدمها باكستان نفسها فذلك أمر آخر . وهي تفتقد الشرعية بصرف النظر عن الجهة التي تأتي منها الاسلحة . ذلك أن الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان ، وهو أهم جزء في مجموعة اتفاقات جنيف يحظر هذا الامر بوضوح . ودعني أوضح مرة أخرى : إذا كان توريد الاسلحة لا يتم عبر باكستان فإنه في هذه الحالة لا يكون هناك ، من الناحية القانونية البحتة انتهاك لاتفاقات جنيف . ولكن المسألة هي بالضبط أن كل الاسلحة تقريبا التي يتم توريدها تأتي من باكستان .

إن توريد الاسلحة إلى المعارضة الافغانية من أراضي باكستان يمثل بطبيعة الحالة تشجيعا ماديا للعدوان ضد الدولة الافغانية . وعليه فنحن هنا أمام انتهاك صارخ لاتفاقات جنيف نصا وروحا . غير أنني أود أن أؤكد مرة أخرى استعدادنا للقيام ، على أساس متبادل ، بوقف جميع التوريدات العسكرية إلى أي طرف في أفغانستان .

سؤال : هل يمكن القول بأن الاتحاد السوفياتي بصدد إعادة النظر في سياسته المتعلقة بتطوير الاتصالات السياسية بشأن تسوية أفغانية ؟

جواب : لا ، فهذا استنتاج خاطئ . نحن عازمون على الاستمرار بنشاط في إثارة موضوع التسوية الافغانية في جميع لقاءاتنا واتصالاتنا الدولية مع الامين العام للامم المتحدة ومع رجال الدولة في البلدان الاخرى بما في ذلك القيادة الامريكية . والمبادئ التي ننادي بها كأساس لإحلال السلم في أفغانستان - وهي التنفيذ غير المشروط لاتفاقات جنيف ، وبدء حوار بين مختلف الاطراف الافغانية وتشكيل حكومة تمثيلية ذات قاعدة عريضة ، والقاعدة العريضة تعني مشاركة جميع القوى والكتل المتصارعة في تلك الحكومة - تحظى بقبول عالمي .

ومناقشة المسائل الافغانية تسير في اتجاهات مختلفة مع مختلف الاطراف . ففي باكستان مثلا لم تسر الامور على ما يرام . ونحن عموما كنا نتوقع ذلك من قبل ، ولكننا مع ذلك قررنا ، كما تعلمون ، أن نذهب إلى اسلام أباد حتى لا تضيع أية فرصة مهما بدت ضئيلة . وقد أُكد لنا في إسلام أباد أن باكستان سوف تلتزم التزاما صارما باتفاقات جنيف . وقد ذكر هذا في البيان الرسمي الباكستاني السوفياتي المشترك . ولا يساورنا شك في أن هناك زعماء سياسيين يدركون تمام الإدراك المسؤوليات الواقعة على بلدهم بموجب اتفاقات جنيف ويرغبون في تنفيذ هذه الاتفاقات . كما أن هناك أيضا دوائر ذات تأثير لا تستطيع الفكاك من السياسات التوسعية والشوفينية . ونحن قد

عقدنا منذ أمد ليس بالبعيد مباحثات مثمرة ، حسب اعتقادنا ، في طهران . كذلك نحن نؤيد استمرار المباحثات مع المعارضة الافغانية ، ولكن ليس على أساس صيغ محددة للتوصل الى تسوية للمسائل الافغانية الداخلية . فهذا من حق الافغانيين وحدهم . ولا يمكن أن يكون الامر إلّا كذلك .

لماذا لا تحاول المعارضة المسلحة الدخول في مفاوضات مع حكومة أفغانستان ؟ الإجابة بسيطة وهي أنها كانت تأمل في تحقيق نصر عسكري سريع أي تحقيق حل عسكري للمشكلة الافغانية . ولكن الامور لم تمض إطلاقا على النحو الذي تنبأ به البعض . وبالطبع الحرب هي الحرب ، فيها النجاح تارة وفيها الإخفاق تارة أخرى . بيد أن المعارك الدائرة رحاها حول مدينة جلال أباد قد أوضحت قدرة شعب أفغانستان وحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني والقيادة الوطنية برئاسة نجيب الله ، المستمد من سياسة المصالحة الوطنية ، على تحقيق تلاحم الصفوف عندما تتعرض البلاد للتدخل من أراضي باكستان .

وبودنا أن نصدق الكلمات التي تفوهت بها رئيسة الوزراء السيدة ب . بوتو منذ أيام قليلة ومفادها أن باكستان لا تريد أن يزج بها في النزاع الافغاني الداخلي ، وأن باكستان مهتمة بإحلال السلم في أفغانستان .

سؤال : يتزايد حاليا التساؤل ، سواء في الغرب أو في داخل بلادنا ، عما إذا كان إرسال قوات سوفياتية إلى أفغانستان يمثل غلطة .

جواب : كل حالة تختلف عن الاخرى . ولا يمكن الإجابة على هذا النوع من الاسئلة إلّا بعد إجراء تحليل دقيق لجميع عناصر الموقف المحددة . وقد توصلنا نحن والقيادة الافغانية معا إلى استنتاج مفاده أن الحل العسكري لمشاكل أفغانستان غير ممكن . وهذا هو الجواب على سؤالك . غير أنه يتعين على الطرف الآخر أن يتوصل أيضا إلى هذا الاستنتاج الصحيح الوحيد . ومنطق التفكير الجديد ليس هو بالمنطق التجريدي . وهو الذي أدى بنا إلى طريق اتفاقات جنيف وسحب القوات والموافقة على المبادئ الاساسية لتسوية المشكلة الافغانية في الامم المتحدة .

إن سحب القوات لم يكن قرارا سهلا بالنسبة لنا . فنحن كنا نعرف الصعوبات التي يتعين علينا نحن وأصدقائنا الافغان مواجهتها . ولكن وجودنا العسكري في أفغانستان حتى شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ ليس بأي حال من الاحوال كل ما يستطيع التعاون

والتعاضد بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي توفيره . ونحن سنستمر في تقديم المساعدة إلى الافغانيين كي ينعموا بالسلم والهدوء الذي طال انتظارهما . وهذا هو الهدف الذي تتجه إليه مساعداتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الافغاني ، التي دأبنا على تقديمها على نطاق واسع جدا سواء عندما كانت القوات السوفياتية في أفغانستان أو بعد انسحابها . وتشترك في تقديم هذا النوع من المساعدات جميع الجمهوريات الاتحادية وكثير من الاقاليم والمراكز الصناعية الرئيسية وبعض الوزارات والمؤسسات .

أما إذا ظلت مفروضة على الشعب الافغاني الحرب الطويلة فسوف نساعده في كفاحه من أجل الحرب والاستقلال وضد التدخل الأجنبي . ولكنني أكرر مرة أخرى نحن نؤيد مائة في المائة الخيار الاول .

سؤال : في سياق التدخل الباكستاني في الشؤون الافغانية الداخلية تحدثتم عن "الماليش" وهم مجموعات قبلية غير نظامية . وهم وغيرهم من الاشياء ينبغي بالطبع أن يعتبروا تواطؤا مباشرا من جانب باكستان في الحرب التي تشن ضد جمهورية أفغانستان ؟

جواب : يشارك في العمليات الحربية داخل الاراضي الافغانية جنود أجانب يرتدون الزي القومي الافغاني - هذا ما يؤكده كثير من المصادر المستقلة . وكما سبق أن قلت توجد أدلة على هذا . ومن الصعب أن يصدق المرء أن هؤلاء "الماليش" ، وهم مواطنون باكستانيون ، يتصرفون دون موافقة السلطات الباكستانية ويشتركون في العمليات الحربية من تلقاء أنفسهم مغامرين بحياتهم . وحتى إذا تصورنا أنهم "متطوعون" فلماذا لا يظهر ، متطوعون في جانب قوات الحكومة ؟ ولكن هذا سيؤدي إلى تصعيد جديد للحرب ، ومن الافضل تجنب جميع الاعمال التي يمكن أن تزيد من تعقيد النزاع فيما بين الافغانيين وزيادة تسويته صعوبة .

وفي يومنا هذا فإن العامل الرئيسي المؤدي إلى استمرار إراقة الدماء في أفغانستان هو سياسة وضع العراقيل التي تتبعها الدوائر العسكرية الباكستانية التي تريد تقويض اتفاقات جنيف .

وواجب المجتمع الدولي هو ايقاف هذه الدوائر عند حدها واجبارها على الوفاء بالالتزامات التي أخذتها باكستان على نفسها في جنيف . ونحن نرى أن إنجاز هذه المهمة في مقدور من يعملون على إقامة علاقات دولية جديدة ومتحضرة .

سؤال : ما هو دور الولايات المتحدة بوصفها ضامنا لاتفاقات جنيف ؟

جواب : وفقا لإعلان الضمانات الدولية تعهد كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بالامتناع تماما عن التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ، وناشدا البلدان الاخرى أن تفعل نفس الشيء . أما الرد المحدد على سؤالك فيمكن الحصول عليه عن طريق مراقبة ما يجرى الآن في أفغانستان وحولها من أحداث .

سؤال : إن المعارضة المسلحة ، كما هو معلوم ، نتيجة لعدم شعورها بالثقة في قدرتها على الدخول في معركة مباشرة ، تريد أن تحكم طوق الحصار حول مدينة كابول غير عابئة بأنها تُعرِّض سكان العاصمة الافغانية للجوع والمشقة .

جواب : نعم إنهم يحاولون ذلك . ولكن السلع التموينية تجلب إلى المدينة من الاتحاد السوفياتي . وقد أُقيم "جسر جوي" يوفر لسكان كابول المسالمين كل ما يحتاجونه . كما أن الطريق المؤدي إلى كابول من الحدود السوفياتية مفتوح .

وأود أن أؤكد بصفة خاصة أن مساعداتنا ليست موجهة إلى العاصمة وحدها ، بل هي تذهب إلى جميع الافغانيين المحتاجين بصرف النظر عما إذا كانوا يقطنون مناطق تسيطر عليها الحكومة أو المعارضة . ونحن نؤيد تقديم المساعدة الإنسانية الحقة إلى كل من هم في حاجة إليها . وعندما يكون الامر متعلقا بإنقاذ الاطفال والنسوة والمسنين فلا مجال للتمييز والاختيار . ولا يسعنا إلّا أن نعرب عن استحساننا لما يفعله بعض "القادة الميدانيين" في أفغانستان ممن يطبقون نفس هذه المبادئ . وفي الوقت نفسه ، تتخذ بعض البلدان التي تعترف بضرورة عدم إضفاء طابع سياسي على المساعدات المقدمة إلى أفغانستان عن طريق قنوات الامم المتحدة ، من هذا عذرا لخلق مزيد من المصاعب في هذه الحرب الدامية ومضاعفة التوتر الموجود أصلا في الموقف ، وذلك لاعتبارات سياسية بحتة .

وفي محاولة لتعويض النكسات العسكرية في جلال أباد وعدد من المواقع الاستراتيجية الهامة الاخرى انحدرت مجموعات المعارضة ومؤيدوها إلى استخدام تكتيكات وحشية حقا . فقد أخذت هذه الجماعات ومؤيدوها يقصفون مطار كابول الدولي مما يشكل خطرا على المسافرين والشحنات السلمية وسلامة الطائرات المدنية في المطار . وكما تعلمون أدت إحدى عمليات القصف بالقنابل إلى تدمير طائرة تابعة للخطوط الجوية

السوفياتية "ايروفلوت" . ودعني أذكر شيئا آخر ، أن رجالنا ينقلون المساعدات الإنسانية لشعب أفغانستان عبر مطار كابول . ولدينا سفارة كبيرة في كابول ، كما بقي هناك عدد قليل من الخبراء المدنيين . وستلقى أية محاولة تستهدف تهديد سلامتهم رد فعل حاسم من جانبنا .

سؤال : ما هي الخطوات السياسية التي يمكن ، في رأيكم ، أن تؤدي إلى تعزيز الانفراج في أفغانستان ؟

جواب : عرض السيد غورباتشوف ، في كلمته التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، برنامجا واقعيا لتحقيق تسوية شاملة في أفغانستان . وجميع اقتراحاتنا ، بما في ذلك فكرة المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان ما زالت قائمة . ونحن نعتقد أيضا أن على جيران أفغانستان ، وهم في موقف يتيح لهم أكثر من غيرهم الاحساس بالمشكلة الأفغانية ، أن يضطلعوا بدور جاد . وهناك حاجة أيضا إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمناقشة الكيفية التي تنفذ بها أو على الأصح تنتهك بها ، باكستان اتفاقات جنيف . وإذا أريد لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة

أن تتمكن من القيام بمهمتها فسوف يتعين إقامة مواقع ثابتة على الحدود الأفغانية الباكستانية وخاصة في تور خاما حيث يبدأ الطريق المؤدي إلى جلال أباد .

سؤال : كيف يمكن أن يؤثر انهيار اتفاقات جنيف على تسوية النزاعات الإقليمية الأخرى ؟

جواب : ذلك سؤال مشروع جدا . لقد أثار توقيع اتفاقات جنيف موجة طاغية من المشاعر الإيجابية على الصعيد الدولي ، فقد وجد الشعب أخيرا طريقا واقعيا لتضميد الجراح النازفة طبيا على سبيل المجاز أي بواسطة المفاوضات ، والحكمة السياسية والتمسك بمثل التفكير السياسي الجديد .

وقد ظهر التأثير السلمي للمثال الذي ضربته جنيف في الجنوب الافريقي ، وفي إنهاء الحرب بين إيران والعراق وتسريع الاهتمام في عمليتي التسوية في الشرق الأوسط وفي كمبوتشيا ، غير أن ما يحدث في أفغانستان حاليا ، يشجع أولئك الذين يفضلون الحلول العنيفة في جميع مواقع الاضطرابات .

واسمحوا لي أن أضيف : ان انهيار اتفاقات جنيف من شأنه أن يظلل المسار المقبل للتسوية في أفغانستان بسحابة قاتمة ، مع جميع ما يترتب على ذلك من آثار دولية بعيدة المدى ، وذلك في الوقت الذي بدأت فيه الموازين السياسية في البلدان المجاورة لأفغانستان ، مثل الصين وإيران ، ومجموعة كاملة من البلدان التابعة لحركة عدم الانحياز ، وكثير من البلدان الإسلامية تميل لصالح إيجاد حل سياسي لمشكلة أفغانستان . وأشير إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به الهند التي تتمتع بوزن خاص على الصعيد الدولي .

وفي الختام ، دعوني أؤكد أننا لا زلنا نعقد الأمل على القوى الباكستانية التي تحبذ العلاقات السلمية وحسن الجوار مع أفغانستان والاتحاد السوفياتي وعلى غلبة الحكمة في نهاية الأمر على التهور والطموح .

وإيجازا لموقفنا أقول إننا ندعم بشدة القيادة الأفغانية برئاسة نجيب الله ، التي تريد إنهاء إراقة الدماء وتشكيل حكومة عريضة القاعدة في أفغانستان .

- - - - -